الأمم المتحدة



Distr.: General
12 December 2003
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي بالنيابة عن المجلس في الجلسة ٤٤٨٠ التي عقدها في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، في سياق نظره في البند المعنون ”قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)“:

”يرحب مجلس الأمن ببدء آلية للاستعراض برعاية الممثل الخاص للأمين العام على نحو ما جرى بيانه في بريستينا وبلغراد في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، بمبادرة من فريق الاتصال (فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، وممثلين من الاتحاد الأوروبي)، مما يعطي زخما جديدا لتنفيذ سياسة ”تحديد المعايير قبل تحديد المركز“ التي صممت أساسا لكوسوفو (صربيا والجبل الأسود)، وأقره هذا المجلس، تطبيقا لقراره ١٢٤٤ (١٩٩٩).

”ويشير المجلس إلى المعايير الثمانية وهي: وجود المؤسسات الديمقراطية التي تؤدي عملها؛ وسيادة القانون؛ وحرية الحركة؛ والعودة وإعادة الاندماج، والاقتصاد؛ وحقوق الملكية؛ والحوار مع بلغراد؛ وفيلق حماية كوسوفو. ويحث المجلس في هذا الخصوص، مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة على المشاركة بصورة كاملة وبناءة مع الأفرقة العاملة في إطار الحوار المباشر مع بلغراد بشأن المسائل العملية ذات الأهمية المشتركة، لإظهار التزامها بالعملية.

”ويؤيد المجلس ”المعايير بشأن كوسوفو“، المقدمة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وهو يرتقب خطة التنفيذ التي سيقوم الممثل الخاص للأمين العام بوضعها في صيغتها النهائية بالتشاور المتواصل مع مؤسسات الحكم الذاتي

121203 121203 03-65427 (A)

المؤقتة، وغيرها من الأطراف المعنية حسب الاقتضاء، من أجل تقديمها إلى المجلس، وستكون الخطة بمثابة الأساس لتقييم ما تحرزه مؤسسات الحكم الذاتي من تقدم في امتثال تلك المعايير.

”ويحيط مجلس الأمن علما، بأن الممثل الخاص للأمين العام سيواصل ضمن سلطته المبينة في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وفي سياق استعراض الآلية، في جملة أمور، التشاور على نحو وثيق مع الأطراف المهتمة بالأمر، ولا سيما مع فريق الاتصال. ويعيد المجلس تأكيد عزمه على مواصلة النظر في التقارير العادية للأمين العام، بما في ذلك التقييم الذي يقدمه الممثل الخاص للأمين العام عن التقدم الذي تحرزه مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في امتثال المعايير. ويحيط المجلس علما بأن فريق الاتصال يعتزم أن يقدم إسهاما فنيا في الاستعراضات العادية، وأن يقدم تقييماته إلى الممثل الخاص للأمين العام.

”ويؤيد مجلس الأمن إمكانية إجراء استعراض شامل للتقدم الذي تحرزه مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في امتثال المعايير. ويلاحظ أنه، رهنا بمدى التقدم المحرز حسبما يتم تقييمه خلال الاستعراض الدوري، فإن أول فرصة لإجراء استعراض شامل من هذا القبيل ستسنح حوالي منتصف عام ٢٠٠٥. وإذ يؤكد المجلس من جديد سياسة ”تحديد المعايير قبل تحديد المركز“، فإنه يشدد على أن إحراز مزيد من التقدم في عملية تحديد المركز المقبل لكوسوفو وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) سيتوقف على النتيجة الإيجابية التي سيسفر عنها هذا الاستعراض الشامل. ويكرس المجلس تأكيد سيادة القواعد التنظيمية التي وضعها الممثل الخاص للأمين العام وكذلك الصكوك الفرعية بوصفهما القانون الساري في كوسوفو.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد دعمه الكامل للممثل الخاص للأمين العام، هولكيري، ويدعو مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو وكافة الجهات المعنية إلى التعاون التام معه“.